

السياسات الزراعية في الجزائر

بقلم مبارك بلالطة

المقدمة

تعرف السياسة الاقتصادية الزراعية بأنها الاجراءات والتدابير المتخذة في القطاع الزراعي من أجل تحقيق أهداف معينة

فالسياسة الزراعية ما هي إلا جزء من السياسة الاقتصادية العامة. لذا فإنه من الأهمية بمكان التعرف إلى هذه السياسة أو تلك من أجل الوصول إلى تقييم عام وشامل لكل الأهداف المسطرة والمرجوة من القطاع الزراعي. ومدى تحقيقها أو اخفاقها.

من هذا المنطلق سوف تنصب دراستنا في هذا المقال على السياسات الزراعية في الجزائر وجدواها في حل أو التقليل من حدة المشكلة الزراعية الجزائرية. ولبلوغ ذلك ينبغي التطرق وتحليل الوضعية الزراعية من خلال المراحل التاريخية المختلفة. وعليه نقسم الدراسة إلى أربع فصول نتناول في الفصل الأول الزراعة الجزائرية قبل الاستقلال. وفي الفصل الثاني الزراعة الجزائرية من 1962 إلى 1965 وفي الفصل الثالث الزراعة الجزائرية من 1965 إلى 1979. أما الفصل الرابع فيتناول الزراعة الجزائرية في عهد الاصلاحات الاقتصادية

الفصل الأول

الزراعة الجزائرية قبل الاستقلال

إن إلقاء نظرة عامة على الزراعة الجزائرية في نهاية فترة الاحتلال الفرنسي تعطينا الحقيقة المؤلمة التالية: بالرغم من أن المساحة العامة في الجزائر أكبر بكثير من مساحة الأراضي الفرنسية بحوالي أربع مرات. إلا أن المساحة المزروعة في الجزائر أقل بخمس مرات من الأراضي المزروعة في فرنسا. وقد يفسر البعض ذلك بوجود مساحات هامة من الأراضي الجزائرية غير صالحة بطبيعتها. أي أنها أراضي صحراوية ولكن هذا مبرر غير كافي. إذ أن مساحة الشمال الجزائري والهضاب العليا وواحات الصحراء قادرة على

استاذ بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة الجزائر

تجاوز مساحة فرنسا الزراعية. ونعتقد أن التعليل المنطقي لذلك هو نقص عمليات الاستصلاح وعدم المحافظة على التربة بتركها عرضة للتآكل والانجراف.

وليس هذا فقط. بل أن الأراضي الصالحة للزراعة لم تكن تفلح سنويا. بل كان يترك نصفها بورا سنة كل سنتين للمحافظة على خصوبة التربة وعدم إنهاكها (إتباع نظام التبوير في الزراعة) وهذا دليل على انعدام استخدام الأسمدة في هذا القطاع. وندرج أدناه جدولا يبين توزيع استخدام الأراضي في الجزائر عام 1954.

جدول رقم : (1)

المساحة بآلاف الهكتارات	الاستخدام
	أراضي مستخدمة في الزراعة
6450	- أراضي فلاحية
31	- سهوب طبيعية
388	- أراضي كرمة
217	- أشجار فاكهة
39959	- مراعي
366	- أراضي غير منتجة
3069	- غابات
196989	- أراضي مختلفة
220486	المجموع العام

المصدر: Tableau de l'économie Algérienne P.60

وحتى نتمكن من إعطاء صورة واضحة عن هيكل الزراعة في أواخر عهد الاستعمار الفرنسي. لابد من التعرض إلى شكل الملكية من جهة وهيكل توزيع الاستثمارات من جهة أخرى.

المبحث الأول

توزيع الملكية

إن ملكية الأراضي الزراعية في تلك الفترة كانت موزعة بالشكل التالي⁽¹⁾:

40 % خاضعة للقانون الفرنسي وكلها تقريبا ملك للمعمرين الأوروبيين.

40 % ملكية خاصة

20 % المتبقية أراضي مشتركة بين القبائل (أراضي عرش. مشاعة).

يبدو للوهلة الأولى أن تقسيم الملكية بين قطاع المعمرين الذي يعتبر قطاعا عصريا وقطاع المسلمين الذي يشكل القطاع التقليدي أنه تقسيما عادلا. إلا أن عدد المالكين الزراعيين في كل من القطاعين سوف يظهر لنا حقيقة عكسية وهي: أن عدد المالكين المسلمين يبلغ 532000 مالك. غير أن عدد المالكين الأوروبيين لا يتجاوز 25000 مالك. وسوف تنعكس هذه الأرقام طبيعيا على متوسط مساحة الملكية الفردية (مساحة الحيازة). فبينما كانت تتراوح مساحة الحيازة بين 10 إلى 15 هكتار في القطاع التقليدي. فإن هذا المتوسط كان يصل إلى 124 هكتار في قطاع المعمرين. إضافة إلى ذلك فإن ما يزيد عن 75 % من أراضي القطاع الأول تستخدم فيها وسائل بدائية. ويتحدد إنتاجها بما تتلقاه من أمطار. في حين نجد أن أراضي المعمرين الأوروبيين مجهزة تجهيزا كاملا بوسائل الري الحديثة وواقعة في أحص الأراضي ويستعملون التسميد بدلا من اللجوء إلى نظام التبوير.

ونلفت الانتباه في هذا المجال إلى أن الملكية العائدة للمسلمين الجزائريين هي الأخرى مقسمة تقسيما غير عادل كما يوضح ذلك الجدول التالي:

⁽¹⁾ حسن بيلول. المطاعات الهيكلية في القطاع التقليدي

جدول رقم : (2)

نسبة الشركة إلى مجموع السكان	متوسط الملكية بالهكتار	% من مجمل الأراضي المملوكة
% 1	198	% 21
% 6	43	% 21
% 23	18.8	% 35
% 70	40	% 23

المصدر: نفس المصدر السابق

يتضح من الجدول أن 1 % من السكان يمتلك 21 % من الأراضي الفلاحية. ما يعادل ما يمتلكه 70 %⁽¹⁾ من السكان. وهذا يدل على سوء توزيع الملكية الزراعية. مما ينعكس سلبا على أسلوب الاستغلال وعلى إنتاجية العمل الزراعي في هذا القطاع. بالإضافة إلى بعض الظواهر التي بها الفرنسيون في أواخر الحرب بنقل سكان القرى وتجميعهم في شبه معسكرات للاعتقال قصد تخريب شبكات العمل الوطني

المبحث الثاني

توزيع الاستثمارات الزراعية

يلعب توزيع الاستثمارات دورا حاسما في تحديد وتطوير الإنتاج. ومن المعروف أن تفتت الوحدات الزراعية لا يسمح باستخدام وسائل فنية متقدمة وقدّر البعض أن هناك كثافة سكانية في القطاع التقليدي - قطاع المسلمين - أكثر من ثماني مرات عنها في قطاع العمرين. ويدل ذلك على تفتت كبير في الملكية من شأنه إضعاف قدرة هذا القطاع على التطور وبالتالي انخفاض مدخول أفراد ومستوى معيشتهم. وفيما يلي جدول رقم (3) يبين توزيع الدخل من الزراعة سنة 1955 بين الفئات الاجتماعية من المسلمين.

⁽¹⁾ مطانيوس حبيب. هياكل الاقتصاد الجزائري مطبوعات جامعية. جامعة قسنطينة 1978. ص. 5.

جدول رقم: (3)

الدخل الفردي (10 ³) ف.ف	مجموع الدخل (مليار فرنك)	العدد (10 ³)	
100	10	100	العمال الدائمون
60 - 40	24	500	العمال الموسميون
	13 هـ		المزارعون المسلمون
60	42 هـ	210	صغار المزارعين ⁽¹⁾
200	28 هـ	210	مزارعون متسطو الرقعة ⁽²⁾
560	83 هـ	50	كبار المزارعين ⁽³⁾
—		—	الأراضي المستعمرة ⁽⁴⁾
1110	210	1070	المجموع

المصدر: إسماعيل العربي: التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية للنشر، ص: 116.

وقبل أن نستعرض بالتفصيل توزيع الاستثمارات، نستعرض باختصار ما كان يرمي إليه الاحتلال الفرنسي وهو خلق تشكيلة جديدة في الزراعة الجزائرية لتحقيق ثلاث أغراض رئيسية

1 - غرض سياسي: يتمثل في إدخال العنصر الأوروبي في أهم قطاع اقتصادي موجود بالبلد حتى يتم له كيان سياسي قوي.

⁽¹⁾ مزارعون يملكون أقل من 3 هكتارات في منطقة التل وأقل من 10 هكتارات في المرتفعات

⁽²⁾ مزارعون يملكون من 3 إلى 10 هكتارات في منطقة التل و50 هكتار في المرتفعات

⁽³⁾ مزارعون يملكون أكثر من 10 هكتارات في منطقة التل و50 هكتار في المرتفعات

⁽⁴⁾ عدد المزارعين الفرنسيين الذين تبقوا في الجزائر سنة 1955 كان 20 ألف بملك 6400 منهم 100 هكتار أو أكثر للواحد، أي 78 ٪ من الأراضي المملوكة للفرنسيين

2 - غرض اقتصادي لنقل الزراعة الجزائرية من زراعة استهلاكية إلى زراعة محولة للخارج لإشباع حاجات السوق الرأسمالية الفرنسية بالأساس.

3 - غرض اجتماعي لتفتيت العلاقات الاجتماعية القوية بين سكان البلد حتى تكون هناك ثلاث طبقات متصارعة تتمثل في طبقة الممرين المحتكرين وطبقة المالكين الجزائريين الأغنياء وهي فئة محظوظة لتحالفها مع الطبقة الأولى. ثم طبقة صغار الملاك الفقراء من الجزائريين.

هذه هي الأغراض التي كانت وراء عمليات السلب والاستيلاء على أجود الأراضي ومن ثم خلق هياكل زراعية متناقضة. وسوف يتضح ذلك أكثر عندما نستعرض في الجدول التالي توزيع الحيازات (الاستثمارات) الزراعية تبعا للمساحة وجنسية المالك.

جدول رقم: (4)

عدد الحيازات			من استثمارات		
			المساحة العامة ألف هكتار		
جزائري	أوروبي	المجموع	جزائري	أوروبي	المجموع
105.954	2.393	108.347	37.2	0.8	38
332.523	5.039	337.568	1341.2	21.8	1363
167.170	5.085	172.255	3185.8	135.3	3321.1
16.580	2.635	19.215	1096.1	186.9	1283
8.499	6.385	14.884	1688.8	2181.9	3870.7
630.732	21.537	652.269	7349.1	2526.7	9875.8
			المجموع		

المصدر: استنسل جامعة قسنطينة - 1980 --

من خلال الجدول. يمكن استخلاص ما يلي :

- إن معظم الحيازات غير اقتصادية (أي أنها غير قابلة للحياة من وجهة نظر المردود والتكاليف). ذلك أن أسلوب الاستغلال الزراعي في تلك الفترة وتوزيع الحيازة بين حاجات تربية المواشي وتأمين معيشة الأسرة من مختلف المحاصيل. إضافة إلى نظام التبوير كلها مجتمعة تقتضي أن تكون مساحة الحيازة أكثر من 19 هكتار. كما نستنتج أن حوالي 70 % من الحيازات تقل مساحتها على 10 هكتارات.

- إن معظم الحيازات العائدة للفلاحين الجزائريين تعتمد أسلوب الزراعة التقليدي واعتماد على أن قطاع الجزائريين يسيطر على 86 % فأكثر من الوحدات الاستثمارية الزراعية. حيث أن عدد الحيازات الجزائرية يقدر بـ 630.732 ومجموع الحيازات العامة 652.269. إنطلاقا من ذلك، يمكن القول أن القطاع الزراعي الجزائري بصفة عامة كان متخلفا.

- يلاحظ أن نسبة الحيازات الزراعية للأوروبيين متدنية في فئة الحيازات الصغيرة ثم ترتفع كلما زادت مساحة الحيازة حتى تصل إلى أكثر من 42 % من الحيازات التي تتجاوز مساحتها 100 هكتار. في حين نجد العكس بالنسبة لفئة المالكين الجزائريين حيث نجد أن نسبة الحيازات الزراعية العائدة لهؤلاء مرتفعة في فئة الحيازات الصغيرة المساحة ثم تنخفض كلما زادت مساحة الحيازة. وبالطبع فإن توزيع الاستثمارات الزراعية على هذا النحو يجعل استعمال الوسائل الفنية غير ممكن في حيازات المالكين الجزائريين.

- الآلات والأدوات الزراعية :

من الواضح أن التناقضات الهيكلية في قطاع الزراعة بالجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي جعلته يتصف بالازدواجية أي تعايش قطاعين تقليدي وعصري في آن واحد. فالقطاع التقليدي الذي كان يشمل الاستثمارات الوطنية لم يتح له من أدوات الإنتاج إلا الأدوات البدائية التقليدية

أما القطاع العصري فكان يستخدم بالإضافة إلى القروض الزراعية ومساعدات الحكومة الفرنسية أدوات إنتاج عصرية متقدمة مثل الجرارات والحاصدات وغيرها والجدول أدناه يبين تطور الآلات المستخدمة في الزراعة للفترة بين 1954 - 1959.

جدول رقم: (5)

السنة	54	55	56	57	58	59
الجرارات	21534	22708	23108	26283	30025	33626
الحاصدات	3200	3700	4050	4200	4350	

واعتمادا على أن المساحة العامة للاستثمارات في القطاعين التقليدي والعصري هي تقريبا 10 آلاف هكتار. يتح لنا أن نصيب كل 1000 هكتار من الأراضي الزراعية هو 2 جرار وهي نسبة ضعيفة جدا إذا قورنت بعدد الجرارات المستخدمة في الدول المتقدمة. ويدل هذا الرقم على الضعف الكبير في مكننة الزراعة سيما إذا عرفنا أن هذا العدد من الجرارات كان مقتصرًا على مساحة قليلة من الأرض وأن العدد الأكبر منها لا يعمل بكامل طاقته الإنتاجية لسبب أو لآخر.

يضاف إلى ضعف المكننة الزراعية عوامل أخرى أهمها نوعية التربة (الغالبية العظمى من الأراضي الزراعية التي تعود ملكيتها إلى الجزائريين رديئة وضعيفة المردود). واعتماد الزراعة على الأمطار التي تختلف حسب الفصول والمناطق. فكانت المساحة المروية بمياه السدود في عام 1956 تعادل 44.5 ألف هكتار. بالإضافة إلى 200 ألف هكتار تروى بالمياه الجوفية أو مياه الوديان. وما تجدر الإشارة إليه هو كونه 3/4 المساحة المروية كانت بأيدي الأوروبيين. وأن استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات مقتصرة على القطاع الكولونيالي.

المبحث الثالث

الناتج الزراعي الإجمالي

توضح الأرقام التي نشرتها مديرية الإحصاء العام (D.S.G) في الجزائر عام 1958 أن قيمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية كانت تتطور حسب أرقام الجدول (6) التالي :

الوحدة: مليار فرنك فرنسي قديم

أنواع المنتوجات / السنوات	53	54	55	56	57
الحبوب	48.8	62.5	52.2	66.7	23.3
خضر جافة	2.7	3.3	2.7	2.4	2.1
ثمار وفواكه	22.5	24.4	35.1	23.6	22.1
خمور	123.4	137.5	102.9	127.3	111.9
بقول	18.4	20.3	19	21.3	21.2
محاصيل صناعية	9 4	6.7	6.6	3 4	4.8
مجموع الإنتاج النباتي	223.2	254.7	218.5	244.7	215 4
لحوم	24.8	25.6	28.5	28.2	24 6
حليب ومشتقاته	19.2	18	21.1	19	18.8
صوف	1.2	2	2	2	2.2
طيور ودواجن وبيض	13.7	12.4	10.1	10.1	10 2
مجموع الإنتاج الحيواني	58.9	58	61.7	59	55 8
مجموع الإنتاج الزراعي	282.1	312.7	280.2	304	271 2

المرجع : Tableau Economique de l'Algérie 1960 p.133

من قراءة هذا الجدول يمكننا استخلاص النتائج التالية :

- لا يمكننا معرفة النمو الحقيقي في الزراعة خلال هذه الفترة باعتبار أن الأرقام الإحصائية المذكورة لا تعبر عن النمو الحقيقي في الزراعة. ولورجعنا إلى إحصائيات الإنتاج الزراعي بالكميات فنجد أن هذا الانتاج قد بقي راكدا وإن كان ينمو بنسب بسيطة جدا، وفي أغلب الأحيان يتذبذب من سنة لأخرى باستثناء إنتاج الخمور الذي حقق نموا مضطربا. ونحن ندرك السبب. فقد حولت كثيرا من الأراضي التي كانت مخصصة لإنتاج محاصيل زراعية مختلفة (حبوب. فواكه. خضر...) إلى أراضي كرمة

- إن إنتاج الحبوب لا يساهم إلا بأقل من (1/4) الربع في الإنتاج النباتي وهي نسبة متدنية جدا سيما إذا لاحظنا مثل هذه الحبوب أنها تشكل الغذاء الرئيسي لغالبية السكان.

- إن الإنتاج الحيواني لا يساهم إلا بأقل من الربع أيضا في مجمل الإنتاج الزراعي وهذه النسبة بدورها ضعيفة. إذا عرفنا أن هذا الإنتاج يساهم في فرنسا بأكثر من 50 % من الناتج الزراعي الإجمالي.

- يشكل إنتاج الخمور نسبة عالية في مجمل الإنتاج الزراعي، إذ تتجاوز حصته 30% في كل السنوات وتشكل ما يزيد عن 45 % من الإنتاج النباتي. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الخمور كانت تشكل 50 % من مجمل صادرات الجزائر. أي أنها كانت تلعب دور النفط في الصادرات الحالية

وفي كل الأحوال فقد كانت قيمة إنتاج الجزائر من الخمور دائما أعلى من مجمل الإنتاج من الحبوب بكثير، ونشير إلى أن الجزائر كانت تستورد الحبوب مقابل صادراتها من الخمور ليتضح لنا مدى التشويه الذي ألحقه الاستعمار البغيض بالزراعة الجزائرية

- كل هذا يثبت الدور الذي لعبه الاحتلال في جعل الاقتصاد الجزائري تابعا. وتشويه البنية الداخلية وتفكك الترابط الاقتصادي بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص إنتاجية العمل الزراعي . فنظرا لانعدام المعلومات الكافية لحساب إنتاج العمل الزراعي فإننا نكتفي بمؤشرين أكثر دلالة لتبيان مدى الضعف الكبير الذي كانت تتسم به إنتاجية العمل في القطاع الزراعي وهما: مؤشر مردودية الهكتار الواحد ومؤشر نسبة مساهمة الزراعة في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي.

فبالنسبة للمؤشر الأول، مردود الهكتار الواحد لا يتجاوز 8.35 قنطار في الهكتار الواحد من الحبوب الشتوية . في الوقت الذي يصل فيه هذا المردود في الدول المتقدمة إلى 30 قنطار من القمح الصلب

وهذا الضعف في الإنتاجية كان يخفي وراءه اختلافا من نوع آخر وهو أن إنتاجية العمل الزراعي في القطاع العصري كانت أعلى بكثير منها في القطاع التقليدي . وتدني الإنتاجية الأخيرة مرده إلى :

« سيطرة المعمرين على الأراضي الخصبة وحصولهم على تسهيلات من جانب المصارف لاستثمارها في وسائل حديثة . في حين لم يحصل الجزائريون على ذلك .

« تدني مساحة الحيازة مما حال دون استخدام العمل الآلي والمكائن .

« تخلف علاقات الإنتاج التي كانت تسود القطاع التقليدي .

— أما بالنسبة للمؤشر الثاني - الدليل على تدني إنتاجية العمل الزراعي فهو نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي . وقد بلغت سنة 1954 ما قيمته 591.1 مليار⁽¹⁾ فرنك فرنسي قديم . أي بنسبة 33.5 % . على الرغم من أن المجتمع في تلك الفترة كان مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى . بدليل وجود نسبة 78 % من القوى العاملة تشتغل بالزراعة

النتيجة التي توصلنا إليها أن الزراعة الجزائرية كانت بقطاعيها العصري والتقليدي تعاني من خراب شبه تام .

فيمكن تلخيص السياسة الزراعية الاستعمارية فيما يلي⁽²⁾ :

⁽¹⁾ بن أشنهو تكوين التخلف في الجزائر . ص . 423

⁽²⁾ مطانيوس حبيب مرجع سابق . ص 12

- نمو قطاع عصري على أجود الأراضي الزراعية الجزائرية، بأيدي الأوروبيين مرتبطا باقتصاد فرنسا، وبالتالي انفصاله عن مجمل الاقتصاد الوطني.

- طرد السكان الأصليين إلى سفوح الجبال والأراضي الفقيرة.

- التوسع المتتابع في زراعة المنحدرات وزيادة الضغط على استعمال أراضي المراعي والغابات.

- لم يستخدم الفائض الاقتصادي المتحصل عليه من القطاع العصري الكولونيالي من أجل إيجاد توازن جديد في استثمار الوسط الريفي وتحقيق تنمية ريفية. كما أنه لم تستخدم لتمويل عملية تصنيع قوى التراب الجزائري.

- لم يكن القطاع التقليدي قادرا بمفرده على تطوير الوسائل التقنية اللازمة للتنمية الزراعية بسبب فقر الأراضي التي يستعملها وتخلف وسائل الإنتاج وسيادة الإقطاعية ونظام الخماسة

لم يكن النمو الحاصل في القطاع العصري الأوروبي مترافقا مع عملية تقدم اقتصادي واجتماعي في الجزائر للأسباب التالية:

أ - لأن اختيار المحاصيل كان يتم على أساس تجاري: السعي وراء الربح الفوري والكبير دون أخذ الحاجات الاجتماعية والضرورات الفنية الزراعية من أجل إيجاد زراعة متوازنة بعين الاعتبار. ولهذا فقد كان نصيب الإنتاج الحيواني في مجمل الناتج الزراعي المتحصل في القطاع العصري لا يزيد على 10 % وإن إنتاج الخمور كان يعادل أكثر من نصف الإنتاج النباتي ويشكل أكثر من 60 %⁽¹⁾ من صادرات الجزائر في تلك المرحلة

ب - ولأن النمو في الزراعة الكثيفة كان جزئيا لأنه كان يتناول جزءا من الأراضي فقط وبعيد كل البعد عن الجماهير الفلاحية. كما أنه كان موجها لقلب الزراعة وتحويلها إلى زراعة تابعة لاقتصاد المتربول. لقد كان الاستهلاك الوسيط في الزراعة

¹ عبد اللطيف بن أشنهو تكوين التخلف في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. ص: 425.

بكامله مستوردا من الخارج كما كان الفائض الاقتصادي في هذا القطاع يوظف في الاقتصاديات الأجنبية

وكان من نتيجة هذا التوسع الطفيلي والتجاري إفقار الجماهير الفلاحية واضطرابها إلى نقب الغابات وفلاحة المنحدرات وما ترتب عن ذلك من تردي التربة وسوء الأحوال في كلا المجالين.

- إن ثنائية الزراعة في الجزائر لم تجعل كل قطاع مستقلا في تطوره. بل على العكس فهناك علاقة جدلية بين التوسع الطفيلي والتجاري غير المتوازن للقطاع الزراعي الكولونيالي وتردي الزراعة وشروط المعيشة في القطاع التقليدي⁽¹⁾

الفصل الثاني

وضع الزراعة الجزائرية من 1962 حتى 1965

كان الانتاج الزراعي في تراجع مستمر كما سبق أن قلنا حتى عام 1959 بسبب تهجير الفلاحين الجزائريين من جهة وتهديم قراهم من جهة ثانية. يضاف إلى ذلك التخريب الذي خلفه قصف الأراضي المزروعة وحرق الأشجار الذي شدد من عملية تعرية التربة واتكالها وكذلك مغادرة الأوروبيون مزارعهم وتركها بغير آلات ولا بذور وقد كانوا يسيطرون على 25 مليون⁽²⁾ هكتار تعتبر من أخصب الأراضي وتشكل نسبة 40 % من مجموع الأراضي المستثمرة في البلاد.

فكانت المهمة الملحة أمام السلطة الثورية في الجزائر هي تأمين معيشة 12 مليون شخص مهددين بالجوع ونقص التموين بالمواد الضرورية. وفي نفس الوقت كانت السلطة حريصة على عدم استيلاء الفئات المستغلة على الأراضي التي تركها المستعمرون ولهذا أطلق شعار "تعميم فلاحية الريف". وبذلت كل الجهود اللازمة لبذر وحرث 3 ملايين⁽³⁾ هكتار بالحبوب. وكانت هذه المهمات تفرض على السلطة أحسن استثمار للأراضي الزراعية أي كان يجب التوفيق بين متناقضات عديدة: التناقض بين الندرة في العنصر

¹ Developpement industriel et production agricole Ministère de l'industrie et de l'énergie Algérie

الثورة الزراعية : رئاسة مجلس الوزراء. ص 15

Orientations Politiques de l'Algérie Khelfa Mamerie S N I D P 138

الفني والأرض وبين كثرة الأيدي العاملة الزراعية غير الفنية، والتناقض بين الصفة الكولونيالية للزراعة الجزائرية وبين حاجة السكان المحليين إلى المواد الغذائية.

ولم يكن بالأمر السهل حل هذه التناقضات. فتشغيل الأيدي العاملة الفائضة في الريف تواجه مسألة فنية وهي عدم إمكانية زيادة رقعة الأرض المزروعة وتأمين الري بالإمكانات المادية المتاحة لبلد خارج من تحت السيطرة الاستعمارية. وإتباع سياسة استعمارية قائمة على تأمين الحاجات المحلية للسكان يصطدم بالحاجة الملحة للقطاع الأجنبي الذي تؤمنه الصادرات الجزائرية التقليدية من المنتجات الزراعية والتي تكاد تكون المصدر الوحيد للدولة الجزائرية الفنية¹

لهذه الأسباب مجتمعة كانت سياسة الحكومة الجزائرية في مجال الزراعة خلال السنوات الأولى للاستقلال قائمة على محورين أساسيين:

أ - المحافظة على السوق التقليدية للمحاصيل الجزائرية ومحاولة زيادة الصادرات لتغطية حاجاتها من القطاع الأجنبي.

ب - عدم تغيير بنية الملكية الزراعية والاهتمام بزيادة المردود. بالنسبة لهذا الاتجاه يمكن أن يكون سبب آخر هو انتقال الأراضي الزراعية للأوروبيين والتي كانت تشكل 40 % إلى قطاع التسيير الذاتي الذي كان موضع اهتمام السلطة سواء بتنظيمه وتجهيزه لإنجاح عملية التسيير الذاتي ولهذا لم تجد الوقت الكافي لمعالجة بقية الأراضي وبصورة أخرى فإن الضرورة الاقتصادية لم تطرح في الجزائر آنذاك مسألة الثورة الزراعية بالأبعاد التي اتخذتها فيما بعد.

المبحث الأول

نظام التسيير الذاتي

قام التسيير الذاتي منذ الاستقلال. وهو مؤسس على نظام للتسيير بشكل مستمر. ولقد ظهر بموجب مرسوم 22 مارس 1963 وكانت الأرضية الأولى لهذا المرسوم مستمدة

¹ حتى ذلك الوقت لم يكن البترول يعطي مبلغا كبيرا. فقد كانت قيمة صادرات البترول الجزائري في سنة 63 حتى 65 على التوالي كما يلي 265، 300، 450 مليار دينار

من قرارات مؤتمر طرابلس الذي أولى أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث ركز على ثلاث أهداف رئيسية. يتمثل الهدف الأول في الإصلاح الزراعي والهدف الثاني في استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والهدف الثالث يتمثل في المحافظة على ثمرات الأراضي الزراعية⁽¹⁾

يظهر جليا أن التسيير الذاتي كنظام جاء على أنقاض التركة الاستعمارية. وحماية للطبقات الكادحة من الرأسمالية المحلية الزراعية الناشئة. ولقد طبق تلقائيا بعد رحيل المعمرين حتى لا تتوقف عملية الإنتاج. وبالتالي أصبح التسيير الذاتي خاصة من خصائص الاتجاه التنظيمي للبناء الاقتصادي.

المطلب الأول

مراحل تطبيق التسيير الذاتي

إن الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية في بداية الاستقلال. وكذا طبيعة ملكية الأراضي التي كانت سائدة قبل الاستقلال كالبايك والحبوس والعروشية التي كان الفلاح الجزائري يستغلها بطريقة جماعية كالتبوية. بالإضافة إلى وجود قطاع إنتاجي زراعي تقليدي إنتاجه ضعيف ومردوديته متدنية أثرت سلبا على القدرات المالية للفلاح. وكذا الأمية والجهل المتفشي في أوساط المجتمع الجزائري. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى العمل به تلقائيا. ولقد طبق التسيير الذاتي على مراحل ثلاث.

المرحلة الأولى (الأمالك الشاغرة): تبدأ هذه المرحلة منذ رحيل المعمرين وتركهم لما يملكون خلال صيف 1962 فخوف من الاستجلاء الفردي والجماعي لهذه الأملاك دفعت بالسلطة آنذاك إلى حماية المصالح العامة عن طريق إصدار قرارات ومراسيم ونصوص ردعية لحماية الأملاك الشاغرة كالمرسوم الصادر بتاريخ 24 أوت 1962. والقرار الصادر في أكتوبر 1962 والذي ينظم انتقال هذه الأملاك بين الأفراد والجماعات. ثم قرار آخر في نفس الشهر مضمونه تكوين لجان لتسيير هذه الأملاك. ومع بداية 1963 بلغت نسبة القطاع المسير ذاتيا نصف أملاك المعمرين.

⁽¹⁾ محمد السويدي: التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية. المؤسسة الوطنية للكتاب. 1980 ص 139

المرحلة الثانية: بدأت هذه المرحلة في مارس 1963 إلى غاية ماي من نفس السنة، وتميزت بالتأميم الجزئي، حيث فيها تم تأميم الوحدات الزراعية لكبار المعمرين والتي تبلغ حوالي 200.000 هكتار محددة على أجود وأخصب الأراضي موزعة على 127 مزرعة ذات تجهيزات فلاحية متطورة. مستعملة طرق حديثة للاستغلال الزراعي. وإنتاجها مخصص للتصدير ويتمثل عامة في الخمر والحمضيات والقمح.

المرحلة الثالثة: وتمتاز بالتأميم الكامل. انطلاقا من 12 أكتوبر 1964 حيث أصبح القطاع المسير ذاتيا يتربع على مساحة تقدر بحوالي 2.6 مليون هكتار من أخصب الأراضي وأجودها تقع معظمها في سهول متيجة وعنابة وأعالي الشلف. لقد بلغ عدد المزارع المجمعة حوالي 2191 وحدة إنتاجية ضخمة يسهر على تنظيمها وتسييرها الفلاحين والخماسين وقدماء المجاهدين بحيث تتحمل الدولة تكاليف الاستثمارات والتموين. وفي ما يلي جدول رقم (7) يوضح هيكل المزارع المسيرة ذاتيا.

الفتان	عدد العمال	%	مساحة المزارع بالهكتار	%
أقل من 100 هكتار	67	3.1	373000	14.1
من 100 – 500 هكتار	686	30.9	213000	8.1
من 500 – 1000 هكتار	620	29	448000	17
من 1000 – 2000 هكتار	510	23	711000	26
من 2000 – 5000 هكتار	286	12	743000	28.2
أكثر من 5000 هكتار	22	11	144000	5.5
المجموع	2191	100	2632000	100

المصدر: تجربة التسيير الذاتي في الجزائر ص: 144.

المطلب الثاني

مشاكل القطاع المسير ذاتيا

عندما باشرت الدولة في تطبيق النصوص المتعلقة بالتسيير الذاتي. تعرضت إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية متعددة. نذكر منها على سبيل المثال:

- **مشكلة التسويق:** بحيث لم تكن هناك سياسة تسويقية واضحة المعالم. مما سبب في إتلاف كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي سواء بسبب التأخر في عملية الشحن. أو بسبب تعقد الجهات الوصية والجهاز الإداري الخاص بالتسويق. كان تسويق المنتجات خاضعا لقوانين السوق (سوق العرض والطلب). لهذا تم إنشاء تعاونية التصريف والبيع في سنة 1963 وتعمل تحت إشراف الديوان الوطني للإصلاح الزراعي. ثم نتيجة لعدم قدرة هذا الأخير على التكفل بالإنتاج الفلاحي. تم إنشاء الاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية التسويقية

- **مشاكل إدارية⁽¹⁾:** نظرا لانعدام تشخيص الاستغاليات الحرة لتعيين هيئات التوجيه والإدارة. كان التسيير يجري بشكل شبه مباشر من قبل الإدارة. وبذلك أصبح المنتجون مجرد أصحاب أجور. الأمر الذي أدى إلى اختلاط عوامل الإنتاج واختلال التمويل والتسويق.

الزراعة الجزائرية بعد 1956:

بقصد مواجهة المشاكل التي كانت تعاني منها الزراعة الجزائرية والمتمثلة في⁽²⁾:

- أ - ضعف التنظيم في مجمل القطاع الزراعي بسبب سيادة القطاع الخاص.
- ب - عدم الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والطاقة البشرية المتاحة من الزراعة
- ج - ضعف وتدني مستوى التكوين المهني للعمال الزراعيين.

¹ Recueil des textes relatifs à l'autogestion dans l'agriculture, direction de la Réforme Algérienne Ministère de l'Agriculture et de la réforme Algérie 1977 P. 5

د - هيكل الإنتاج الزراعي لا يتلائم مع المصالح الوطنية، مثل النقص الكبير في المنتجات ذات القيمة الغذائية العالية، وفيض في المنتجات ذات القيمة الغذائية المتدنية، أي (المحاصيل محددة حسب حاجة الأسواق الخارجية).

بالإضافة إلى ذلك، النقص الكبير في المحاصيل الصناعية، الشمندر السكري والبنور⁽¹⁾ بقصد مواجهة هذه المشاكل تقوم السياسة الزراعية خلال هذه الفترة على المحاور التالية:

1) تحسين وتنظيم قطاع الزراعة: تقوم على تحقيق اللامركزية في المراقبة بإعطاء الوحدات الإنتاجية المباشرة مسؤوليات أكبر في ممارسة النشاط الإنتاجي ضمن إطار الأهداف العامة للخطة وتفويض جزء كبير من صلاحية السلطة المركزية إلى السلطات الجهوية. كذلك بإصلاح نظام التسيير الذاتي الذي كان يستحوذ على كافة جهود الدولة قبل 1965 الذي أدى بدوره إلى نوع من المركزية الضيقة والبيروقراطية التي أدت إلى تفكك العمال.

أما المسألة الأهم في إعادة تنظيم القطاع الزراعي فهي معالجة القطاع الخاص. وهذه المعالجة تراعي الطبيعة الازدواجية له: القطاع العصري - والقطاع التقليدي⁽²⁾

ففيما يتعلق بالقطاع العصري، تتجه السياسة إلى ربط هذا القطاع بالاتجاهات العامة للخطة عن طريق وضع تنظيمات جديدة وإيجاد الحوافز اللازمة. وتبقى المسألة الهامة هي تحديد حد أعلى للملكية في هذا القطاع للقضاء على استغلال الإنسان للإنسان ولتلافي خطر تفتيت الملكية تتجه لإشاعة التعاونيات الزراعية في هذا القطاع. أما في القطاع التقليدي، فالمهمة الأساسية هي دمج هذا القطاع مع مجمل الاقتصاد الوطني عن طريق ربطه بالسوق. وذلك بمساعدته لتحقيق فائض في الانتاج ولن يكون ذلك ممكنا إلا بجعلهم في تعاونيات. وهكذا فإن تغيير التركيب الاجتماعي في الزراعة، بحيث يكون ثلاث قطاعات، قطاع ملكية فردية يقوم على العمل الشخصي وأفراد الأسرة، قطاع الثورة الزراعية ومجموع المستفيدين في الثورة الزراعية المجتمعين في تعاونيات وقرى

⁽¹⁾ Plan quadriennal (70-73) Rapport sur le secteur Agricole, P. 6

⁽²⁾ حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة الجزائرية S.N.E.D ص 285

اشتراكية، والقطاع الاشتراكي. بالإضافة إلى تحقيق الترقية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع التقليدي تعتبر مهام ملحة أمام إعادة التنظيم في القطاع الزراعي⁽¹⁾

(2) **زيادة الطاقة الإنتاجية:** تقوم السياسة الزراعية على تقليص نظام التبوير بإدخال دورات زراعية تتلائم مع كمية الأمطار بحسب المناطق. وكذا اعتماد برامج لزيادة رقعة الأراضي المزروعة وحماية الأراضي الزراعية فعلا. كما تعتمد أيضا على زيادة كمية المياه المخصصة للزراعة وزيادة مساحة الأراضي الزراعية المروية أو ضرورة تحسين إنتاجية السهوب المخصصة للرعي وتربية المواشي بطريقة تنظيم الرعي.

(3) **مستوى التشغيل وتحسين القوة العاملة:** تقوم هذه السياسة على تحقيق عمليتين مهمين أولهما زيادة كفاءة العمال الزراعيين وتأمين التكوين المهني للإطارات عن طريق المعاهد التكنولوجية لتخريج مهندسين تطبيقيين. وأما بشأن زيادة التشغيل. فإن زيادة رقعة الأراضي الزراعية والقضاء على نظام التبوير سوف يؤديان إلى زيادة فرص العمل.

(4) **اتجاه الزراعة الجزائرية لسد حاجات البلاد من المحاصيل.** فيتم عن طريق إعادة توجيه الإنتاج:

أ - زيادة الإنتاج من الحبوب والبقول وزيادة ملموسة عن طريق زيادة المردود.

ب - توسيع زراعة المحاصيل الصناعية وذلك بتوسيع زراعة الشمندر السكري.

ج - التوسع في زراعة الأشجار المثمرة وتحسين المزارع القائمة

د - تقليص مساحة الأراضي المزروعة بالكروم لصناعة الخمر.

هـ - استبدال نظام التبوير بزراعة المحاصيل العلفية لتشجيع تربية الحيوانات الحلوب وتربية حيوانات اللحوم وتطوير تربية الدواجن بزيادة إنتاج البيض للاستهلاك وزيادة إنتاج لحم الدجاج.

(5) **زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية:** تؤكد السياسة الزراعية في هذه الفترة ضرورة توافق إعادة تركيب الإنتاج الزراعي بما يخدم حاجات البلاد بنمو في الإنتاج على

¹ مطانيوس حبيب، ماحل الاقتصاد الجزائري، مطبوعات جامعية، جامعة قسنطينة، ص. 30

حساب زيادة المردود وإنتاجية العمل الزراعي أكثر، مما يكون على حساب زيادة مساحة الأراضي الزراعية وذلك بـ:

(1) زيادة استخدام البذور المنتقاة وإعداد برامج لإنتاجها، بحيث تغطي حاجات العمل الزراعي.

(2) زيادة استخدام المخصبات (الأسمدة الكيماوية).

(3) تحسن اختيار الأبقار بإسناد أنواع محسنة وتهجين الأجناس المحلية.

(4) توسيع رقعة الأراضي الزراعية المروية

(5) إعادة تنظيم القطاع الخاص بالشكل الذي يمكنه من استخدام التقنيات الحديثة وخاصة عن طريق إشاعة التعاون.

الفصل الثالث

الزراعة الجزائرية بعد (1965 – 1979)

المبحث الأول

إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا

نتطرق في هذا البحث إلى التنظيم الجديد لتسيير القطاع المسير ذاتيا بعد انتفاضة 1965. لنبين مرحلة اللامركزية التي أعادت للجماعات العمالية امتيازاتها بشكل تدريجي. كل ذلك من أجل توسيع تنمية التسيير الديمقراطي للمزارع المسيرة ذاتيا. وتطوير العمال إلى مستوى المنتجين المسؤولين. حيث يستفيدون فعلا من ثمار عملهم.

المطلب الأول

تأسيس الاستغلاليات الفلاحية

طبقا للأمر 68-653 المؤرخ في 30 ديسمبر 1968 المعدل والمتمم بالأمر رقم 75-42 المؤرخ في 17 يونيو 1975 ينص في مادته الأولى على أن:

الأرض ووسائل الإنتاج الفلاحية الأخرى. سواء كانت أموال منقولة أو عقارية مؤمنة تؤسس في شكل استغلالات فلاحية. يقوم بتسييرها مجموعات من العمال يخضع إلى قواعد التسيير الذاتي ويندرج في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وجماعة العمال هي جماعة من المنتخبين تتمتع بهيئات للتعبير عن إرادتهم الجماعية لتسيير الاستغلالات الفلاحية. وهم مسؤولون عن المحافظة التامة على الأموال المعهودة إليهم وملزمين بالسهر على تنميتها كما ينتفعون بهذه الاستغلالات لمدة غير محدودة ويستفيدون من ثمار ومنتجات هذه الاستغلالات بحسب عملهم.

المطلب الثاني

الحقوق والواجبات

طبقا للمادة 10 من الأمر 68-653. والمرسوم رقم 69-15 المؤرخ في 15 فبراير 1969. يحدد أن الحقوق والواجبات لمجموعة العمال التابعين للاستغلال الفلاحي المسير ذاتيا. فتنص المادة الثانية على أنه يتمتع كل فرد تشمله المادة الأولى⁽¹⁾ من الأمر 69-15 بالحقوق التالية:

- انتخاب مجلس العمال ولجنة السير والرئيس والترشيح لهذه الوظائف.
- قبض تسبيق أدنى من حصته في الدخل خلال السنة المالية. ويعتبر مكسبا مهما كانت نتائج الاستغلال.
- قبض حصته من دخل الاستغلال بما يناسب العمل الساري المفعول.
- الانسحاب عند اللزوم من الاستغلال.

أما فيما يتعلق بالالتزامات. فبالإضافة إلى المسؤولية المترتبة عن التسيير لهذه الاستغلالات. يخضع مجموعة العمال للضريبة الجبائية المطبقة على المنتجين بصفقتهم كذلك.

¹ أنظر الملحق لمعرفة محتوى المواد

تحديد أموال الاستغلال الفلاحي وتوزيع الدخل

فقرة 01: يتشكل الدخل السنوي لكل استغلال فلاحي مسير ذاتيا من قيمة إنتاجه السنوي، أي جملة الأموال والخدمات التي أنتجها خلال سنة مخصصة منه تكاليف الاستغلال. ويتقاضى كل عضو من مجموعة عمال الاستغلال حصة من دخل الاستغلال كما يتقاضى مكافأة الإنتاج.

فقرة 02: توزيع هذا الدخل يحدده المرسوم 69-17 المؤرخ في 15 فبراير 1969. بحيث يوزع في نهاية السنة المالية كما يلي:

1 - الدولة والجماعات المحلية

2 - الاستغلال.

فحددت المادة الثالثة من المرسوم 69-15 الحصة التي تؤول إلى الدولة والجماعات المحلية من هذا الدخل ولا يمكن أن تتجاوز 30 % منه

أما الحصة العائدة للاستغلال التي يشكلها الرصيد تنقسم إلى كتلتين توزعان بين:

* **أموال الاستغلال والتي تتكون من:** المال الاحتياطي القانوني والذي يشكل ضمانا بالنسبة للعمليات المالية للاستغلال من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق الخسائر المحتملة للاستغلال، ويمون باقتطاع سنويا قدره 5 % من الدخل الخاص بالاستغلال. إلى أن يصل إلى 10 % من رأس مال الاستغلال.

* **المال المتداول:** ويخول هذا المال للاستغلال لتمويل جزء من تكاليف إنتاجه ويحفظ من طرف هيئة القرض المؤهلة ضمن إطار حساب للإيداع العادي بعنوان الاستغلال المحلي. يخول هذا المال باقتطاع سنويا قدره 10 % من الدخل التابع للاستغلال. إلى أن يصل 50 % من معدل تكاليف الاستغلال للسنتين الماليتين السابقتين.

* **المال المخصص للاستثمار:** يخصص لتمويل تطوير وسائل إنتاج الاستغلال. ويحدد مبلغه بتصويت الجمعية العامة ضمن إطار تنمية الاستغلال ويودع لدى هيئة

القرض المؤهلة. ويجوز للجمعية العامة أن تقرر عدم تمويل مال الاستثمار إذا كان مجموع الدخل الخاص بالاستغلال بعد تمويل مال التداول ومال الاحتياط لا يتجاوز 12/1 من التسبيقات والمرتبات المدفوعة خلال السنة المالية. وإذا تجاوز مبلغ الاستثمار تقديرات مخطط التنمية. فتقرر الجمعية العامة استعماله بنسبة 50 % لتمويل صندوق التضامن، وهذا يشكل أساس استقلال تسيير الاستغلال الفلاحية المسيرة ذاتيا.

ويقسم دخل مجموعة العمال إلى ثلاثة صناديق:

(1) صندوق التوزيع على العمال: وذلك بتخصيص حصة فردية لكل عامل على أن لا يتجاوز 6/1 من مجموع التسبيقات من المداخل المدفوعة خلال السنة المالية

(2) صندوق المكافآت: يخصص لمكافئة العمال. مع أخذ بعين الاعتبار لكمية وجودة العمل المبذول. ويحدد مبلغ المكافآت من قبل الجمعية العامة. على أن لا يتجاوز 6/1 من مجموع التسبيقات من المداخل المحسوبة بناء على السنة المالية السابقة

وخلاصة القول. إن التسيير الذاتي بعد 1965 عرف تنظيما أوسع مما كان عليه من ناحية تشكيكه أو تسييره. فمن ناحية التشكيل حدده الأمر 68-65 والذي يتعلق بالتسيير الذاتي ومن ناحية التنظيم حددته المراسيم: 69 - 15 و 69-16 و 69-17 و 69-18 و 69-19 و 69-43. وكذلك المراسيم 72 - 53 و 72-57 و 72-58.

سواء فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في مجموعة العمال التابعة للاستغلال الفلاحية المسيرة ذاتيا وكذا حقوقهم والتزاماتهم. أو فيما يخص تحديد اختصاصات وتسيير هيئات التسيير. بالإضافة إلى تنظيم اتحادات المزارع المسيرة ذاتيا وتحديد كفاءات استعمال الصندوق الاجتماعي الذي يحوزه المزارع المسير ذاتيا.

ونعتقد أن تحليل السير الحقيقي لعمل نظام التسيير الذاتي الزراعي يبين أن هناك تناقضا بين المقاييس والمعايير التي اتخذت بصدد تنمية القطاع الزراعي والخطاب الأيديولوجي المتعلق بهذه التنمية. حيث يبين بأن الحكومة هي المالك الحقيقي لوسائل الإنتاج وللمنتوج في نفس الوقت لقطاع تم إنشاؤه مباشرة بعد الاستقلال منذ 1963 كقطاع حكومي. ولهذا يعتبر المنتجون المشاركون كأجراء زراعيين مستخدمين من طرف الحكومة أكثر منهم مسيرين مباشرين في القطاع. كما يظهر أنه بالرغم من زوال العلاقات

والعادات الاستعمارية بعد الاستقلال. لكن لا النظام الإنتاجي ولا القانون المسير للعمل تغير وتبدل بشكل أساسي. وبالتالي أصبح هناك قاسم مشترك للفترتين وهو الفصل الفعلي للمنتجين المباشرين عن الشروط الموضوعية اللازمة لعملهم. هذا الحفاظ على ميكانيزمات استغلال القوى العاملة بوضوح وبصفة جزئية بأن أزمة الزراعة التي نشأت عن الاستعمار ما زالت مستمرة وتظهر بأشكال عدة: تدني وانخفاض قيمة النشاط والعمل الزراعي. المساهمة الضعيفة للقطاع الذي أطلق عليه بعد ذلك (الحديث) في المساهمة في امتصاص البطالة. تبذير في الموارد البشرية وفي موارد العتاد المتاح.

المبحث الثاني

الثورة الزراعية، أهميتها وأهدافها ومضمونها

لقد استرجعت الدولة الثروات الوطنية بعد الاستقلال مباشرة لبسط سيادتها. فحدث في مرحلة أولى تأميم أراضي المعمرين و توزيعها على بعض المواطنين ليصبحوا منتجين مباشرين. ثم في مرحلة ثانية قامت بتأميم أراضي المواطنين حسب قوانين خاصة وإعادة توزيع هذه الأراضي على المواطنين غير المالكين. مع الاحتفاظ بملكيتها فيما يسمى بالثورة الزراعية والملاحظ أنها تلعب على مستويين:

- مستوى العلاقات الإنتاجية وذلك بإعادة توزيع الأراضي.

- مستوى الهياكل الإنتاجية وذلك بتنظيم المزارعين في تعاونيات جماعية

وهذا ما أدى إلى تحويل تام للملكية العقارية الواسعة. ومحاولة القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الريف والمدينة. وكذا محاولة إيجاد علاقات عمل مباشرة في الزراعة تحت شعار "الأرض لمن يخدمها". وبهذا الصدد نشير إلى عدم مشاركة المعنيين الرئيسيين بالإصلاح العقاري في إنجاز نصوص الثورة الزراعية. لأن المشروع نوقش وحرر في سرية تامة⁽¹⁾

⁽¹⁾ Ben Houria Tahar, L'économie de l'Algérie, Maspero, Paris, Année 1980 P 164

أهمية الثورة الزراعية

وضعت الثورة الزراعية أساسا لتغيير ما أوجده الاستعمار من هياكل وعلاقات إنتاجية لا تعكس حاجيات المجتمع، وكذا إعادة توزيع الأراضي التي منحت بطريقة إمتيازية لبعض الموالين لفرنسا. الذي أدى إلى انخفاض المستوى المعيشي للريفين الذين وجدوا أنفسهم على هامش المشاركة في التنمية المحلية. ويمكن تبين أهمية الثورة الزراعية في العناصر التالية :

1 - القضاء على إختلال توزيع الأراضي : إن المساحة القابلة للزراعة في الجزائر تقدر بـ 6.800.000 هكتار⁽¹⁾، وهي ضعيفة نسبيا بالمقارنة مع المساحة الإجمالية للجزائر. ومن حيث الاستعمار موزعة بشكل عشوائي.

2 - القضاء على مخلفات الاستعمار : فالاستعمار هو السبب الرئيسي في تباين توزيع استغلال الأراضي عن طريق السياسة الاستعمارية الرامية إلى مصادرة الأراضي ومنحها للمعمرين. حيث استولوا على 1.325.000 هكتار. بالإضافة إلى ما باعه الجزائريون إكراها عن طريق القوانين العقارية. والضغط المباشرة وغير المباشرة التي كانوا يتعرضون لها نتيجة الحصار الاقتصادي الممارس آنذاك. ليصبح ما استولوا عليه من أراضي يقدر بـ 2.500.000 هكتار.

فالإرث الكبير الذي ورث من العهد الاستعماري في الميدان الزراعي هو الازدواجية. نتيجة وجود قطاع حديث يستغله المعمرين (والذي انتقل لقطاع التسيير الذاتي فيما بعد الاستقلال) يعتمد على الطرق الحديثة في الانتاج والاستغلال. وقطاع تقليدي متخلف. وأيضا وجود عمل ليست في صالح العمال المباشرون للأرض ناتجة عن ملكية عقارية تابعة لأشخاص لا يشتغلون في الزراعة ويكتفون باستفادتهم بالربوع.

⁽¹⁾ الثورة الزراعية رئاسة مجلس الوزراء. ص 11

المطلب الثاني

أهداف الثورة الزراعية

يمكن إجمال أهداف الثورة الزراعية فيما يلي :

- إعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي عامة على الفلاحين غير المالكين، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطويرهم المستمر.

- القضاء على جميع العراقيل التي تحول دون انطلاقة زراعية حديثة

- تنظيم سكان الريف وجمعهم في مجتمعات سكنية حديثة ومحاولة الوصول إلى تغيير المستوى المعيشي لهم.

- إدماج الفلاحين في المجهود التنموي الوطني.

- محاولة رفع الإنتاج الفلاحي عن طريق تكثيف الزراعة وتطويرها.

- تدعيم القطاع الزراعي . بحيث يصبح قادرا على تحقيق الأرباح والفوائد وتمويل المشاريع الاستثمارية

ولتحقيق هذه الأهداف . وجب توفر شرطين أساسيين هما :

الشرط الأول: باعث للتطور ويتمثل في :

- تخصيص إيرادات الزراعة للزراعة والمزارعين.

- فرض عقوبات على مسيء استعمال الأرض.

- حماية الزراعة من المضاربة . وتنظيمهم للوصول إلى استعمال التقنيات الحديثة

- إيجاد المناخ الملائم للبقاء في الريف.

الشرط الثاني: باعث للتطور الاقتصادي والاجتماعي والمتمثلة في :

- القضاء على الاستغلال.

- ضمان مساهمة العمال في تنظيم الإنتاج الزراعي ومداخله

المطلب الثالث

مضمون الثورة الزراعية

إن قانون الثورة الزراعية في الجزائر يعني التغيير الجذري للأوضاع التي كانت سائدة داخل القطاع الزراعي. لذا فهو لا يخرج عن نطاق الموضوعات التي حددها الأستاذ سلامة كما يلي⁽¹⁾:

- تنظيم ملكية الأرض من حيث شروط التملك. ومقدار ونوعية الملكية وانتقالها.
 - تنظيم الإنتاج الزراعي من حيث مناطق وأنواعه ودوراته وخدماته وتوزيعه
 - تحسين الإنتاج الزراعي بتنظيم التجارب العلمية
 - حماية الإنتاج الزراعي بمكافحة الآفات والأمراض.
 - رعاية الثروة الحيوانية وتنظيمها.
 - تنظيم التمويل الزراعي فيما يخص الاستثمار والاقتراض.
 - تنظيم العمل الزراعي من أجل تحديد علاقات العمل وإخضاعه لقانون مناسب.
- فتقييمنا لمرحلة السبعينيات. يمكن القول بأنها تميزت بعدد من الحوادث الاقتصادية. حيث اتضحت معالم التنمية بتطبيق نموذج الصناعات المصنعة. وبالرغم من الأولوية التي أعطيت للقطاع الصناعي من خلال توزيع الاستثمارات في المخططات التنموية. أعطيت التفاتة قانونية للقطاع الزراعي من أجل تغيير الوضعية الموروثة لهذا الأخير. واتخذ السبيل في ذلك الثورة الزراعية لبلوغ هذا الهدف.
- كما اتخذت إجراءات عديدة لتحسين المستوى المعيشي للفلاحين. وأهمها إلغاء الضرائب. ومنح القروض للقطاعين الإشتراكي والخاص. وكذلك التوسع في توزيع بعض المساعدات مثل الأشجار المثمرة والدواجن ورفع أجور العمال الموسمييين.

⁽¹⁾ أحمد سلامة. القانون الزراعي دار النهضة العربية. سنة 1970. ص 70

والواقع أثبت فشل تجربة الثورة الزراعية كسابقتها والمتمثلة في تجربة التسيير الذاتي، لأن تسييرها كان إداريا وبيروقراطيا، مما أدى بوضوح إلى فشل النظام التعاوني للزراعة الجزائرية والنتائج المسجلة تعتبر ضعيفة مقارنة مع الدول المجاورة، مما أدى بالسلطات إلى اتخاذ قرارات لإعادة النظر في هذا القطاع الحساس خلال فترة الثمانينات.

الفصل الرابع

الزراعة الجزائرية بعد الثمانينات (الإصلاحات الجديدة)

المبحث الأول

إعادة هيكلة القطاع الزراعي (الإصلاح الأول)

المطلب الأول

مفهوم إعادة الهيكلة

نظرا لأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي، والمكانة التي يشغلها في الاقتصاد الوطني، ونظرا لسلبات هذا الأخير، وعدم قدرته على تلبية الحاجات الغذائية المتزايدة للسكان، وكذا النتائج الضعيفة المسجلة منذ الاستقلال، ومع وعي السلطات العمومية لخطورة هذا المشكل، قررت اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لإيجاد الحلول الفعالة لإعادة دفع القطاع من جديد للقيام بالدور المنوط به. وذلك من خلال التحليل العميق لمختلف القيود التي عرقلت تطوره والأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشله حددت الخطوط العريضة لاستراتيجية تعديل وتصحيح القطاع في مجموعة من خلال الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني وهذا هو الإصلاح الأول في الثمانينات والذي بدأ في الموسم 82/81 وانتهى في الموسم الزراعي 86/85 وهو ما يعرف بإصلاح إعادة الهيكلة.

فيمكن تعريف إعادة الهيكلة بأنها أداة تنظيمية وإجراء تطبيقي لتوجيهات اللجنة المركزية لإعادة تشكيل عناصر القطاع الزراعي التي تسمح له بإعادة دوره في الاقتصاد الوطني واسترجاع المكانة التي يستحقها. ومن الأهمية بمكان أن نوضح أسباب وأهداف

إعادة هيكلة القطاع الزراعي حسبما نصت عليه التعليمات الرئاسية رقم 14⁽¹⁾ والمنشور الوزاري رقم 707⁽²⁾

المطلب الثاني

أسباب إعادة الهيكلة

تتفق معظم الكتابات التي تناولت الموضوع حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع الزراعي والتي ترجعها إلى جملة النقائص والانحرافات في القطاع نفسه والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ضعف النتائج الاقتصادية للتعاونيات الإنتاجية للشورة الزراعية وتسجيل الخسارة في أغلب هذه التعاونيات.

- شيخوخة اليد العاملة الزراعية

- تجزئة القطع الزراعية وتباعدها

إن هذه الأسباب معقولة ومنطقية وكافية لإتخاذ مثل هذا القرار، ولكن نعتقد بالإضافة إلى ما ذكر. ومن جملة الأسباب الرئيسية هو عدم قدرة القطاع في تحقيق الأهداف المسطرة والمنصوص عليها في الميثاق الوطني لسنة 1976 والمبلورة في المخططات التنموية. والتي أكدتها السياسة الزراعية منذ 1980 من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي. وإيجاد التكامل القطاعي وتطوير الطاقة الزراعية ومكننة القطاع. بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في ميثاق 1986 من جعل الزراعة كمورد جديد للتراكم. مع إعطاء القطاع الخاص مكانة جديدة.

¹ صادرة بتاريخ 17 مارس 1981

² صادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981

أهداف ومضمون إعادة الهيكلة

لقد حددت التعليمات الرئاسية رقم 14⁽¹⁾ والمنشور الوزاري رقم 707⁽²⁾. مضمون وأهداف إعادة هيكلة القطاع الزراعي. وتمس المزارع المسهيرة ذاتيا. وتعاونيات قدماء المجاهدين. إلا أنه عند التطبيق شملت أيضا تعاونيات الثورة الزراعية

وتكمن الأهداف العملية في خلق مزارع اشتراكية (Domaines Agricoles Socialiste) ناجحة اقتصاديا وقابلة للتسيير وتدعيمها إعادة هيكلة مالية بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية (B.A.D.R). كما تهدف إلى توحيد أشكال الملكية على مستوى القطاع العام للحد من تعدد أنماط التسيير الاقتصادي للإنتاج الزراعي. وعند انعقاد مؤتمر الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين (جانفي 1982). تقرر أن تقوم إعادة الهيكلة بدمج المزارع المسهيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية في نظام انتاجي موحد يشتمل على 5000 مزرعة فلاحية اشتراكية (D.A.S). أرادت السلطة من خلال تشكيل هذه المزارع جمع كل الشروط التقنية والاقتصادية اللازمة للزيادة من فعالية الوحدات الإنتاجية. وتجسد ذلك من خلال تدعيم القطاع بكل الوسائل التي من شأنها العمل على تحسين وضعية القطاع. والتأكيد على مساهمة العمل البشري المتمثلة في تزويده بالتقنيين والمهندسين وما إلى ذلك من عملية تأطير المزارع.

فالأهداف المباشرة في إعادة الهيكلة يمكن إجمالها في الأهداف التالية:

- استقلالية التسيير للوحدات المسهيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتطهيره من السلبات المسجلة
- إعادة التحديد العقاري لهذه الوحدات.
- استصلاح الموارد الوطنية الزراعية وتهيئة الوسط الريفي

⁽¹⁾ صادر بتاريخ 17 مارس 1981

⁽²⁾ صادر بتاريخ 15 أكتوبر 1981

ويكون تحقيق هذه الأهداف على مرحلتين. تتمثل المرحلة الأولى بالشروع في إنجاز الدراسات التقنية والاقتصادية والمالية وتحضير الملفات التي تشمل مجمل المعلومات الأساسية الخاصة بهذه العملية. والمرحلة الثانية تتناول تنفيذ عملية إعادة الهيكلة الجديدة.

وبالرغم من الأهمية التي اكتسبتها المزارع الاشتراكية (D.A.S.) إلا أن تجربتها كانت قصيرة وفاشلة نتيجة للعجز الكبير المحقق والذي يقدر بمليار إلى مليارين⁽¹⁾ سنويا. ولذا تكفلت الدولة بتغطيته لسنوات. ومع الضائقة المالية للبلد في سنة 1986 نظرا لانخفاض إيراداتها من المحروقات. دفعت بالمسؤولين إلى التفكير في إصلاح آخر يمكننا من التخلص من عبء هذا القطاع التي ظلت خسائره تثقل كاهل الخزينة.

المبحث الثاني

الإصلاح الثاني: قانون المستثمرات الفلاحية

المطلب الأول

أسباب ظهور القانون

لقد حدد القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 مفهوم الإصلاح الثاني بضبط كفاءات استغلال الأراضي العمومية. والذي يقضي بتقسيم المزارع الاشتراكية إلى مستثمرات فلاحية خاصة وأخرى جماعية. كما يحدد حقوق وواجبات المنتجين. أن الأسباب التي أدت إلى إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية كثيرة نذكر أهمها من تقرير الحكومة المقدم إلى المجلس الوطني الشعبي والمتمثلة في:

1 - غياب العلاقة بين دخل المنتجين وبين الإنتاج. أي عدم ارتباط الدخل بنتاج العمل من جهة وبين هذا الأخير والنتيجة المالية الاستغلالية من جهة أخرى. فأجر الفلاح بالمزارع الاشتراكية لا يدفع على أساس النتائج المالية المسجلة للمزرعة وإنما الأجر مضمون. وهذا ينعكس سلبا على المزرعة

¹ Bessaoud Omar. Reforme agricole. nouvelle tentative a la crise de l'Agriculture Revuemond en developement 1989, N° 67 P 119

2 - ضعف المردودية في ظل التنظيم القانوني السابق نظرا لكثرة التدخلات وعدم التحكم في التسيير. وتقييد المبادرات ومركزية القرار التمويلي. أي أن تدخل الدولة المستمر في تسيير الاستغلاليات جعل منه تسييرا بيروقراطيا تسبب في إضعاف مسؤوليات العمال وعدم الاهتمام برأس مال المزرعة

3 - ركود الإنتاج عند مستويات ضعيفة. بالإضافة إلى العجز المالي المستمر لهدم المستثمرات. الذي يضطر الدولة إلى تخصيص مبالغ كبيرة لتغطية العجز في الإنتاج بالاستيراد. وتغطية العجز المالي للاستثمارات بالإنفاق عليها.

المطلب الثاني

أهداف القانون

إن الهدف من هذا الإصلاح هو تقليص حجم المستثمرات. بحيث تم تشكيل 22356 مستثمرة فلاحية جماعية (EAC) و5677 مستثمرة فلاحية خاصة⁽¹⁾. كما تم تقليص الحجم المتوسط لها إلى 100 هكتار بالنسبة للمستثمرة الجماعية (EAC) التي تضم 8 أشخاص و9 هكتارات بالنسبة للمستثمرة الخاصة. ونشير هنا إلى أن الدولة قد تخلت عن إدارة وتسيير المستثمرات. إلا أنها تحافظ على حقها في المراقبة بواسطة الإعانات التي تقدمها. وترجع للمنتج داخل المستثمرة الجديدة الملكية القانونية لوسائل الإنتاج دون الأرض التي تبقى ملكا للدولة. ومن هنا يصبح المنتجون مسؤولون مباشرون على التسيير وتعود إليهم النتائج المتحصل عليها

يمكن القول أن إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية التي نص عليها القانون 87-19 ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

- وجود وإقامة علاقة بين الإنتاج المحقق والدخل.

- ضمان واستمرار استقلالية المستثمرات.

- ضمان الاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية

⁽¹⁾ Benissad H. La réforme économique en Algérie OPU Alger 1991 P 30

- زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية لتلبية الحاجات الغذائية الوطنية

المطلب الثالث

مضمون القانون

بالرجوع إلى القانون 87-19 نجد أن الأحكام العامة والخاصة له تحدد المهام المنوطة بالدولة في المجال الفلاحي من جهة. ومن جهة أخرى تحدد طبيعة الأملاك الوطنية وحقوق الانتفاع وطرق الاستغلال وشروط الاستفادة والتزام المستفيدين من جهة أخرى.

فقد حصر مهام الدولة في التوجيه العام للنشاطات الفلاحية والسعي إلى تطوير لامركزية هياكل الدعم للإنتاج الفلاحي. بالإضافة إلى تحديد الخطوط العريضة للتخطيط الفلاحي. أما من ناحية تحديد الأملاك الوطنية فتدخل في إطار كل الاستغلالات العمومية السابقة سواء كانت خاضعة للتسيير الذاتي أو لقانون الثورة الزراعية. واستثنى من ذلك ثلاث أنواع من المزارع وهي:

المزارع النموذجية التي تجري فيها مختلف التجارب الزراعية •

- المزارع التابعة لمؤسسة التكوين والبحث العلمي.

- المزارع التابعة لمعاهد التنمية

- وبمقتضى هذا القانون تتنازل الدولة للمنتجين عن جميع الحقوق العينية للمزرعة. بمقابل نقدي. باستثناء الأرض التي تبقى ملكاً للدولة مع منحهم حق الانتفاع الدائم مقابل دفع أتاوة شريطة أن تكون المشاركة شخصية ومباشرة في إطار الجماعة والمحافظة على الطبيعة الفلاحية للأرض واحترام تجانسها ووحدتها. مع حق التنازل عن حصصهم على أن يكون ذلك من خلال خمس سنوات بعد تشكيل المستثمرة وأصبح عشر سنوات بموجب القانون 90-25 المؤرخ في 18/11/1990. على أن يكون التنازل لصالح عمال القطاع من أجل ضمان الاستقرار له

إن تحليل السياسات الزراعية في الجزائر منذ بداية إنتهاج الجزائر عملية التخطيط الإقتصادي المركزي إلى غاية مرحلة الإصلاحات الاقتصادية يستخلص أنه بالرغم من

القرارات المتخذة من أجل معالجة مشاكل القطاع الزراعي. إلا أن نتائج هذا القطاع مغيرة لما إستهدفته هذه السياسات.

ولتعميق الدراسة أكثر وتوضيح عمق المشكلة الزراعية سواء من الناحية الكمية (الوحدات العينية للإنتاج-الإنتاجية) أو من ناحية البنية العقارية. يتوجب علينا أن نبين عدم التوازن في نمو القطاع الزراعي بصفة خاصة نتيجة لعدم مراعاة قرارات جاسمة تتعلق أساسا بالتخصيص القطاعي للإستثمارات داخل المخططات التنموية. بحيث أن توزيع هذه الإستثمارات عملت على تعميق المشكلة. فحدث نمو غير متوازن بين قطاعات الإقتصاد الوطني مما جعل عدم مواكبة القطاع الزراعي للنمو الذي حدث في بقية القطاعات وهذا ما نلاحظه من خلال الخطة الإقتصادية الأولى حيث بلغ نصيب القطاع الزراعي من مجمل الإستثمارات الكلية في الخطة الثلاثية حوالي 17%⁽¹⁾ واستحوذ القطاع الصناعي على أكثر من 45 % من الاستثمارات الكلية.

يمكن اعتبار هذه العملية بالإضافة إلى الوضعية الزراعية أو التركيبية الإنتاجية وتوزيع الملكية قبل الإستقلال وبدايته قد وسعت في عمق المشكلة الزراعية إلى حد بعيد.

أما فيما يتعلق بتحديد الأهداف المنوطة بالقطاع الزراعي سواء من ناحية تكثيف الإنتاج عن طريق التوسع الرأسي للزراعة. أو من ناحية تأمين الغذاء لتحقيق الإكتفاء الذاتي للمجتمع بالتركيز على زيادة انتاج الحبوب وخاصة القمح. باعتباره يساهم بنسبة كبيرة في الوجبة الغذائية للشعب.

فالقطاع الزراعي بالرغم من إنتهاج سياسات مختلفة لتحقيق هذه الأهداف. إلا أن النتيجة كانت سلبية. إذ أن معدل تغطية الحاجات الغذائية للجزائر من إنتاجها الوطني إنتقل من 93 % في سنة 1966 إلى 40 % في سنة 1977 إلى 30%⁽²⁾ وأقل منذ سنوات عديدة. كذلك فيما يخص تحقيق التكامل القطاعي لم يعرف الطريق الصحيح لإحداث هذا التكامل بين الزراعة والصناعة. وهذا الإخفاق في الحقيقة ليس له اتجاه

¹ المخطط التوجيهي وزارة التخطيط

² Toulait Hocine, L'Agriculture Algérienne Les causes de l'échec, OPU, 1988, p 12

واحد إذ أن الزراعة لم تتحصل من ما هو مطلوب تقديمه من القطاع الصناعي. فالصناعة لم تلب حاجيات الزراعة من التجهيزات الضرورية لعصرنتها.

بعد الثمانينات بدت بوادر الإصلاح على غرار النتائج السلبية المحققة. فكانت حوصلة السياسات المتبعة تؤكد على الأهداف الكلاسيكية التي تتمثل في البحث عن الإكتفاء الذاتي والتكامل القطاعي وتطور الطاقة الزراعية ومكننة القطاع. وعلى غرار التأكيد على مثل هذه الأهداف الأساسية والثابتة. حدد الميثاق الوطني 1986 أولوية جديدة للزراعة بحيث يمكن تحديد الأهداف من القراءة الأولى للعنوان الثالث في الفصل الثاني "التنمية الريفية" استخلاص الأهداف التالية حسب الأولوية:

- جعل الزراعة مورد جديد للتراكم لتحقيق فائض لإعادة الإنتاج الموسع. فائض قابل للاستثمار في القطاعات الأخرى. ونعتقد أن هذا الهدف يعمل على تدعيم الإستقلال الوطني من جهة ومن جهة ثانية التحضير لما بعد البترول.

- إعطاء مكانة جديدة للقطاع الخاص في المجال الزراعي. وذلك بإعطائه تسهيلات عديدة من جملتها القروض من أجل إستخدام التقنيات العصرية في الإنتاج والرفع من المردودية

ونعتقد أنه بالرغم من الإصلاحات العميقة في القطاع الزراعي. إلا أنه لازال عاجزا عن تلبية الأهداف المرجوة منه. ونرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب.

السبب الأول: أن القرار الإقتصادي يخضع للقرارات السياسية المتخذة. في حين أن الأولوية في إتخاذ القرارات تكون للقرار الإقتصادي لتدعيم القرار السياسي.

السبب الثاني: أن القرارات الإصلاحية ارتجالية ولا تخضع للمنطق الإقتصادي. لأن إتخاذ قرار مثل استصلاح الأراضي في المناطق الجبلية والصحراوية يتطلب إمكانيات مادية ومالية كبيرة تزيد من عبء الميزانية العامة للدولة. والأولى أن نوقف زحف الإسمتت على أجود الأراضي.

فالمنطق السليم هو تحقيق الإكتفاء الذاتي في مثل هذه الأراضي . واستصلاح الأراضي الصحراوية والجبلية وإعدادها للإنتاج من أجل التصدير لزيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة

السبب الثالث : أن واضعي السياسات الزراعية . لم ينتهجوا خطة استراتيجية ذات بعد زمني كافٍ لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها القطاع مع إلزام الاستمرارية في تنفيذها .

المراجع باللغة العربية

- 1 - أحمد سلامة - القانون الزراعي - دار النهضة العربية 1970.
- 2 - إسماعيل العربي - التنمية الاقتصادية في المغرب - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر - 1976.
- 3 - بن أشنهو عبد اللطيف - تكوين التخلف في الجزائر - الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر.
- 4 - حسن بهلول - التناقضات الهيكلية في القطاع الزراعي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع - 1976.
- 5 - محمد السويدي - التسيير الذاتي الجزائري في التجارب العالمية - المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر 1980.
- 6 - مطانيوس حبيب - هياكل الاقتصاد الجزائري - جامعة قسنطينة 1980.
- 7 - جهود السنوات العشر - اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني 1974.
- 8 - الثورة الزراعية - مجلس الوزراء 1971.
- 9 - المخطط الثلاثي - وزارة التخطيط 1967.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1 – Ben Houria Tahar – L'économie de l'Algerie – Maspiro – paris 1980.
- 2 – Benissad Hocine – La Reforme économique en Algérie – OPU 1991.
- 3 – Bessaoud omar – Reforme agraire. nouvelle tentative a la crise de l'agriculture- revue monde de développement 1989.
- 4 – Khalfa mameri – orientation politique de l'Algérie – sned Alger 1978.
- 5 – Toulait Hocine – L'agriculture Algérienne –OPU- Alger 1988.
- 6 – Recueil des textes relatif a l'autogestion dans l'agriculture – direction de la reforme agraire 1977.
- 7 – Ministère de la planification – plan (1970-1973).
- 8 – Tableau de l'économie Algérienne 1960.